



٢٠٢٣/٠١/١٨

اجتماع مجلس الوزراء رقم (٢٢٥) برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي



استهل الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماع الحكومة اليوم برئاسته، بالإشادة بالتحرك الفاعل من جانب القيادة السياسية على الصعيد الخارجي، بما يعزز مكانة مصر كشريك محوري في مختلف القضايا العربية والإقليمية.

وثن مدبولي النتائج الإيجابية لاستضافة مصر، للقمة الثلاثية المصرية الأردنية الفلسطينية، على النحو الذي يجسد استكمالاً لمسيرة الدعم والمساندة التي تقدمها مصر للقضية الفلسطينية في مختلف مراحل التاريخ، لافتاً إلى أن القادة الثلاثة أكدوا عقب القمة ضرورة الحفاظ على الحقوق الفلسطينية المشروعة، واستمرار الجهود المشتركة لتحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم على أساس حل الدولتين.

وفي هذا الإطار أيضاً، تطرق رئيس الوزراء إلى أهمية مشاركة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، اليوم في "قمة أبوظبي" التي تحتضنها دولة الإمارات العربية المتحدة، وتجمع قادة مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، في تحقيق التشاور وتنسيق الرؤى من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، مشيراً إلى تطلعه لأن تحقق هذه القمة الأهداف المنشودة لتكون إطاراً لتعزيز آليات العمل المشترك بين تلك البلدان العربية بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على النحو الذي يخدم صالح الشعوب.

وعلى الصعيد المحلي، استعرض الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، النتائج المهمة لزيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، إلى محافظة سوهاج، والتي شهدت افتتاح عدد من المشروعات الخدمية والتنمية التي نفذتها الدولة تحت مظلة المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، مشيراً إلى أهمية هذه الزيارة في إبراز حقيقة

الأثر الذي تسهم فيه تلك المشروعات الكبرى في تحسين جودة الحياة لأبناء الوطن في محافظات مصر المختلفة وخصوصاً الصعيد، الذي له أهمية خاصة وترتيب متقدم على أجندة أولويات الدولة.

كما تطرق رئيس الوزراء إلى نتائج زيارته إلى محافظة شمال سيناء مشيداً بالحجم الذي تشهده المشروعات الخدمية والتنمية في هذه البقعة الغالية على أرض مصر والتي تم متابعة تنفيذها خلال الزيارة، وموجهاً الشكر للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، ووزير الداخلية على الجهود والتضحيات الغالية لرجال القوات المسلحة والشرطة في سبيل استعادة الأمن والاستقرار في هذه المحافظة، وكذا ما دفعته الأسر المصرية بوجه عام من تضحيات، وهو ما كان سبباً رئيسياً في تواجد رئيس الوزراء برفقة ٧ وزراء من الحكومة والتحرك بمنتهى اليسر لمتابعة ما يتم من جهد وعمل في شمال سيناء .

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي خلال الاجتماع إلى افتتاح معرض "أهلاً رمضان" الرئيس بمحافظة الجيزة، مؤكداً أن هذا المعرض جزء من حجم كبير من المنافذ على مستوى الجمهورية، والتي يتم افتتاحها في موعد مبكر هذا العام، وتستمر حتى نهاية شهر رمضان المعظم، وذلك حرصاً من جانب الدولة على توفير مختلف السلع للمواطنين بأسعار مناسبة.

*القرارات:

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن تخصيص عدد من قطع الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ناحية محافظة سوهاج، وذلك لصالح وزارة الشباب والرياضة؛ لاستخدامها في إقامة عدد من المشروعات، الأولى بمساحة ١,٩٣ فدان تقريباً تعادل ٨١٢٢ م^٢ بناحية عرابة أبو عزيز بمركز المراغة؛ لإقامة مركز شباب عليها، والثانية بمساحة ٢,٧١ فدان تقريباً تعادل ١١٤٢١ م^٢ بناحية مركز أخميم؛ لاستخدامها في إقامة مركز شباب، والثالثة بمساحة ١,١ فدان تقريباً تعادل ٤٦٦١ م^٢ بناحية أولاد عزاز بمركز سوهاج، لاستخدامها في إقامة ملعب كرة قدم.

كما وافق المجلس أيضاً على أن يتم تخصيص مساحة ٠,٨٨ فدان تقريباً تعادل ٣٧٢٠,٥٠ م^٢ ناحية الأحيوه بمركز أخميم، محافظة سوهاج، من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح المحافظة لاستخدامها في إقامة جراج سيارات لمصنع تعبئة البوتاجاز، وكذا تخصيص مساحة ٢,١٤ فدان تقريباً تعادل ٩٠١٣,٧٨ م^٢ ناحية مركز دار السلام؛ لاستخدامها في إقامة وحدة مرور عليها.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن تخصيص قطعتين من قطع الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة؛ لاستخدامهما في إقامة مشروعين من مشروعات النفع العام في نطاق المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، الأولى بمساحة ١٤,٨٨ فدان تقريباً تعادل ٦٢٥٤٨ م^٢ كائنة ناحية مركز ومدينة إسنا، محافظة الأقصر، وذلك لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي؛ لاستخدامها في إقامة محطة معالجة برك الأكسدة، والثانية بمساحة ٣,٦١ فدان تقريباً تعادل ١٥٢٠٠ م^٢ كائنة ناحية مركز ومدينة قوص، محافظة قنا، لصالح وزارة الشباب والرياضة؛ لاستخدامها في إقامة مركز شباب.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن تنظيم صندوق مكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية وحماية المهاجرين والشهود.

ونص مشروع القرار على أن يتمتع الصندوق بالشخصية الاعتبارية العامة، وأن يتبع رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقره محافظة القاهرة، وله إنشاء فروع أخرى داخل جمهورية مصر العربية بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

ووفقاً لنص مشروع القرار، ومع عدم الإخلال باختصاصات الوزارات والجهات المعنية، يهدف صندوق مكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية وحماية المهاجرين والشهود إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية ومساعدة المجني عليهم وحماية

الشهود في الجرائم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية، حيث يباشر الصندوق وذلك بعد التنسيق مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، بعض الاختصاصات منها، تقديم المساعدات المالية والتنسيق مع الجهات المختصة لتقديم المساعدات اللازمة بما فيها النفسية والقانونية، للمهاجرين المهربين والشهود والمجني عليهم ممن لحقت بهم أضرار ناجمة عن الجرائم المنصوص عليها في القانون.

وتتضمن تخصصات الصندوق أيضاً تمويل برامج رعاية وتأهيل المهاجرين المهربين والشهود والمجني عليهم، وذلك وفقاً لحكم المادة ٣٢ من قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦، هذا إلى جانب التنسيق مع الجهات المختصة لتوفير الرعاية الصحية والنفسية للنساء والأطفال، وذلك بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للمرأة، فضلاً عن المساهمة في تمويل الأنشطة المنصوص عليها في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وخطط العمل الوطنية التي يتم تنفيذها من قبل الوزارات والجهات المعنية.

ويكون للصندوق مجلس إدارة برئاسة رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وعضوية عدد من ممثلي الوزارات والجهات المعنية، وتكون مدة مجلس الإدارة ٣ سنوات قابلة للتجديد لفترتين متتاليتين كحد أقصى، ويعد مجلس إدارة الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق أغراضه.

كما يكون للصندوق مدير تنفيذي يصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء، بعد موافقة مجلس الإدارة، وذلك بناء على ترشيح رئيس مجلس إدارة الصندوق.

-اعتمد مجلس الوزراء الموافقات الخاصة بإقامة عدد ٥٦ مشروعاً في ١١ محافظة على مساحة حوالي (٢ ط، ٥٣ ف)، وذلك في إطار تنفيذ مشروعات النفع العام، ومنها المشروعات التي تتبع المبادرة الرئاسية "حياة كريمة".

ومن بين المشروعات المقرر إقامتها على تلك الأراضي مشروعات إقامة محطات رفع صرف صحي، ومراكز طبية ووحدات صحية وإسعاف، ونقاط إطفاء، وأسواق، ومسجد، ومبنى خدمات تابع لكنيسة، ومراكز تنمية الأسرة والطفولة وشئون اجتماعية، ومراكز شباب، ومدارس، ومعاهد أزهريّة، ومشروعات سكنية، ومحطة محولات، ومحطة معالجة مياه للشرب، ومحطة معالجة صرف صحي، ونشاط تجاري ومحطة تموين سيارات، وغير ذلك من المشروعات الخدمية والتنموية.

-وافق مجلس الوزراء على ضوابط منح صفة الضبطية القضائية لموظفي الجهات الإدارية في الدولة، وذلك من خلال وزارة العدل.

وتضمنت الضوابط أن يكون منح صفة الضبطية القضائية بالاتفاق بين كل من وزير العدل، والوزير المختص، مع ضرورة أن يكون للمختص الذي تمنح له صفة الضبطية القضائية صفة الموظف العام بمفهومها المحدد قانوناً، وأن تمنح هذه الصفة في نطاق دائرة اختصاصه المكاني المحدد سلفاً، وأن تتصل هذه الصفة بأعمال شئون وظيفته، فضلاً عن أن يكون الضبط بمناسبة ارتكاب جريمة جنائية وليست مخالفة إدارية.

كما تضمنت الضوابط الخاصة بمنح صفة الضبطية القضائية لموظفي الجهات الإدارية في الدولة، ضرورة أن يتم إجراء مراجعة دورية للقرارات الصادرة من وزير العدل في هذا الشأن، بهدف تحديث بيانات الموظفين المعنيين بالتنسيق مع جميع الوزارات، وذلك بحد أقصى كل سنتين، هذا إلى جانب قيام جميع الوزارات المعنية بمخاطبة وزارة العدل بأسماء الموظفين الذين لهم حالياً صفة الضبطية القضائية بموجب القرارات الصادرة من وزير العدل، وذلك بهدف إصدار كارت مؤمن للموظف حامل صفة الضبطية القضائية، بحيث يكون ممهوراً بخاتم شعار وزارة العدل، على أن يراعي ذلك مستقبلاً بشأن من ترغب الوزارات في منحه صفة الضبطية القضائية بموجب قرار من وزير العدل في إطار القوانين المنظمة.

-وافق مجلس الوزراء على الإطار العام للمبادرة الجديدة لدعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)، وتم في هذا الصدد استعراض أهم ملامح المبادرة، حيث تمت الإشارة إلى أنها تستهدف تخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للقطاعين الصناعي والزراعي، وذلك في إطار المساندة المستمرة لهذين القطاعين، ودعم أنشطتهما.

وتمت الإشارة إلى أنه وفقاً لمبادرة دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)، سيتم توفير ما قيمته نحو ١٥٠ مليار جنيه، منها ما يقرب من ١٤٠ مليار جنيه لتمويل عمليات رأس المال العامل، ونحو ١٠ مليارات جنيه لتمويل شراء السلع الرأسمالية، والمدة المقترحة للمبادرة هي خمس سنوات تبدأ فور الموافقة عليها من مجلس الوزراء.

ويتم تحديد حجم الائتمان المتاح لكل شركة في ضوء حجم أعمالها والقواعد المصرفية المنظمة، وعلى ألا يتجاوز الحد الأقصى المستخدم المسموح به لكل شركة مبلغ الـ ٧٥ مليون جنيه، ونحو ١٥٠٪ من الحد الأقصى للعملاء المرتبطين، شريطة أن تكون معاملات كل شركة مع بنكين بحد أقصى من البنوك المشاركة بالمبادرة، وتحمل الشركات المنظمة للمبادرة سعر فائدة مخفض يبلغ ١١٪ على أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة.

ويحظر على أي عميل أن يقوم باستخدام أي من الائتمان المتاح له تحت هذه المبادرة في سداد أي مديونيات أخرى مستحقة عليه في تاريخ العمل بهذه المبادرة أو أثناء تنفيذها للقطاع المصرفي، على أن يتم وضع الآليات التنفيذية للمبادرة بالتنسيق بين وزارة المالية وكل من البنك المركزي المصري، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وغير ذلك من الأطراف المعنية.

-وافق مجلس الوزراء - مبدئياً، لحين المراجعة من مجلس الدولة - على منح إدارة وتشغيل عربات النوم بأنواعها وعربات النادي الملحقة بقطارات النوم، وكذلك بوفيهات القطارات المكيفة بجميع أنواعها (VIP) إسباني- فرنساوي- روسي)، وكذلك المطبخ المخصص لتجهيز الوجبات والموجود بورش فرز القاهرة، وكذلك إدارة بعض الأكشاك الموجودة على الأرصفة بالهيئة القومية لسكك حديد مصر، إلى الشركة المصرية للتغذية والخدمات "أبيلا مصر".

يأتي ذلك في ضوء توجه الدولة نحو تعزيز دور القطاع الخاص ومشاركته مع القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن ضمنها أنشطة النقل، وقيام وزارة النقل ممثلة في الهيئة القومية لسكك حديد مصر بتطوير أصول وخدمات مرفق السكك الحديدية بغرض رفع كفاءتها وتعظيم إيراداتها.

وتم التأكيد على ضرورة وضع المعايير الخاصة بتحديد مقابل الخدمات التي سيتم تقديمها.

-اعتمد مجلس الوزراء محضر الاجتماع رقم (٥٥) للجنة العليا للتعويضات، والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠١٧، والمتضمن بياناً مجمعاً بإجمالي قيم نسب التعويضات المستحقة للمتقاعدين، والتي قامت بحسابها كل جهة من الجهات الخاضعة لأحكام القانون ٨٤ لسنة ٢٠١٧، وعلى مسؤوليتها الفنية والمالية والقانونية.

كما اعتمد المجلس أيضاً محضر الاجتماع رقم ٥٦ للجنة العليا للتعويضات المُعقد بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٢٣.

-وافق مجلس الوزراء على سفر التابوت الخشبي الخاص بمومياء الملك رمسيس الثاني، وضمه إلى قائمة القطع الأثرية لمعرض "رمسيس وذهب الفراعنة"، بدءاً من إقامة المعرض في المدينة القادمة باريس بفرنسا، خلال الفترة من ١ أبريل ٢٠٢٣ حتى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٣، وذلك بناء على الطلب المقدم من الرئيس والمدير التنفيذي لمتحف هيوستن للعلوم الطبيعية المنظم للمعرض.

ويقام معرض "رمسيس وذهب الفراعنة" في عدة مدن كبرى هي: هيوستن وسان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية، وباريس بفرنسا، وسيدني باستراليا، ويضم نحو ١٨١ قطعة أثرية تخص الحضارة المصرية القديمة بما يبرز قيمة حضارتنا العريقة.

-وافق مجلس الوزراء على مشاركة وزارة السياحة والآثار بعدد ١٨ قطعة أثرية من مقتنيات متحف الفن الإسلامي،

وقصر المنيل بالقاهرة، وذلك لعرضها في بينالي الفنون الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، في معرض باسم "أول بيت" والمزمع إقامته بصالة الحجاج بمطار الملك عبد العزيز بجدة، خلال الفترة من ٢٣ يناير ٢٠٢٣ حتى ٢٣ إبريل ٢٠٢٣، والذي سيزم عددًا من القطع الأثرية التي تعبر عن الشعائر الدينية في الحرم المكي بمكة، والمدينة المنورة، بهدف الحفاظ على الفن الإسلامي.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن التعديل السادس لاتفاقية منحة المساعدة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والخاصة بتحفيز التجارة والاستثمار في مصر "تايب".

ويهدف التعديل السادس إلى إضافة مبلغ ١٨٤٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (ثمانية عشر مليوناً وأربعمائة وخمسين ألف دولار أمريكي) لمبلغ منحة المساعدة ليصبح المبلغ الإجمالي لمساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ١٧٤,٣٣٧,٦٢٦ دولار أمريكي، (مائة أربعة وسبعين مليوناً وثلاثمائة وسبعة وثلاثين ألفاً وستمائة وستة وعشرين دولاراً أمريكياً)، وذلك من أجل الاستمرار في تنفيذ أنشطة مشروع تحفيز التجارة والاستثمار في مصر "تايب" عن طريق الأنشطة التي يتم تحقيقها من خلال الاتفاق وتعديلاته، والتي من بينها نشاط دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وريادة الأعمال، ونشاط التعليم الفني المهني والتدريب وتنمية القوى العاملة، وكذا النشاط الخاص بإصلاح واستقرار الاقتصاد من خلال تقديم المساعدة والفنية وبناء القدرات.

-استعرض مجلس الوزراء موقف تنفيذ منظومة التعاقدات الحكومية الإلكترونية، والتي تأتي ضمن التطبيقات التشاركية المقرر الاعتماد عليها عند الانتقال والعمل من العاصمة الإدارية الجديدة، وما يتضمن ذلك من تنفيذ العديد من برامج التدريب على هذه المنظومة المهمة.

ووافق مجلس الوزراء، في هذا الصدد، على تولي الهيئة العامة للخدمات الحكومية اتخاذ الإجراءات اللازمة لخطة تعميم تشغيل منظومة التعاقدات الإلكترونية للتعاقدات الحكومية على مختلف جهات الجهاز الإداري للدولة، مرحلياً، وكذا وضع خطة تدريب متكاملة، مع التأكيد على أهمية تبصير مجتمع الأعمال ببدء تشغيل المنظومة الجديدة، حتى يتسنى لهم التسجيل عليها، والإطلاع على مختلف العمليات المطروحة من خلالها، ونتائج البت والترسية.

اجتماع مجلس الوزراء رقم (225) برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي

الأربعاء 18 يناير 2023 اجتماعات مجلس الوزراء



استقبل الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماع الحكومة اليوم برئاسة

بالإشادة بالتحرك الفاعل من جانب القيادة السياسية على الصعيد الخارجي، بما يحفز مكانة مصر كعشيرة حوري في مختلف الفضاءات العربية والإقليمية.

وتتم مدبولي النتائج الإيجابية لاستضافة مصر للقمم الثلاثية المصرية الأردنية الفلسطينية، على النحو الذي يخسب استكمالاً لمسيرة الدعم والمساندة التي تقدمها مصر للقضية الفلسطينية في مختلف مراحل التاريخ، لافتاً إلى أن القادة الثلاثة أكدوا عقب القمة ضرورة الحفاظ على الحقوق الفلسطينية المشروعة، واستمرار الجهود المشتركة لتحقيق السلام الشامل والعدل والتسامح على أساس حل الدولتين.

وفي هذا الإطار أيضاً، نظرق رئيس الوزراء إلى أهمية مشاركة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، اليوم في قمة "أوطان" التي تخصصها دولة الإمارات العربية المتحدة، وتجمع قادة مصر والأردن وقبول مجلس التعاون الخليجي، في تحقيق التناغم وتنسيق الرؤى من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، مشيراً إلى تطلعه لأن تحقق هذه القمة الأهداف المنشودة لتكون إطاراً لتعزيز البات العمل المشترك بين تلك البلدان العربية بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على النحو الذي يخدم صالح الشعوب.

وعلى الصعيد المحلي، استعرض الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، النتائج المهمة لزيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، إلى محافظة سوهاج، والتي شهدت افتتاح عدد من المشروعات الخدمية والتنموية التي نفذتها الدولة تحت مظلة المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، مشيراً إلى أهمية هذه الزيارة في إبراز حفيظة الأثر الذي تسهم فيه تلك المشروعات الكبرى في تحسين جودة الحياة لأبناء الوطن، في محافظات مصر المختلفة وخصوصاً الصعيد الذي له أهمية خاصة وترتيب مقدم على أجهزة أولويات الدولة.